المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

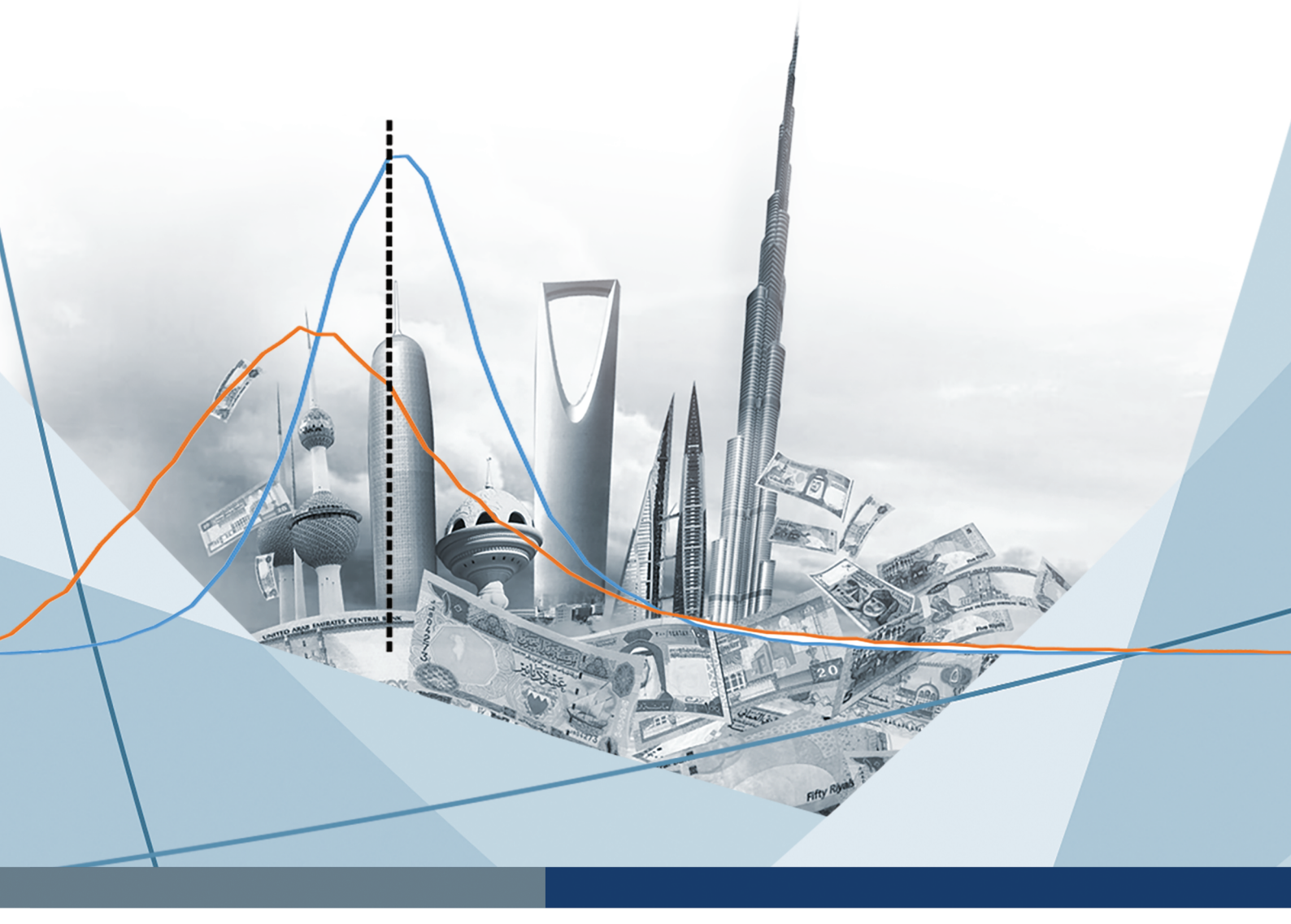

آخر التطورات في الاقتصاد الكلي وتنويع مصادر الدخل وسياسات ضبط المالية العامة وسوق العمل

في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سبتمبر 2017م

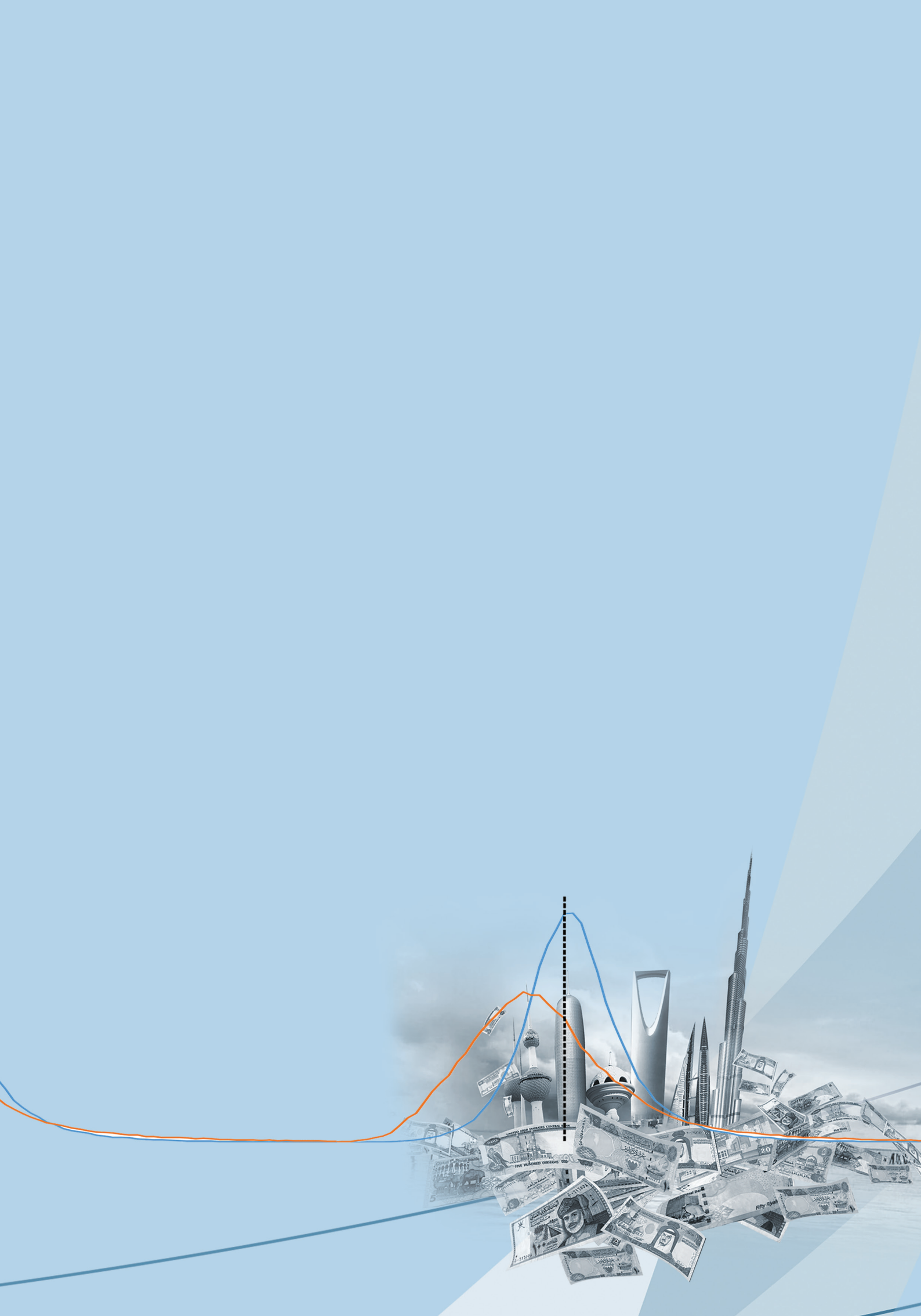

فهرس المحتويات

الملخص التنفيذي	7
1. آفاق اقتصاد مجلس التعاون 2017-2018م	9
2. تطورات الاقتصاد الكلي لمجلس التعاون خلال الفترة 2015-2016م	12
النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	12
النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	13
التضخم في أسعار المستهلكين	14
التجارة الخارجية	15
القطاع المالي والنقدي	17
تحويلات العاملين في دول مجلس التعاون إلى بلدانهم الأصلي	18
3. التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون	20
مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي	20
مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي	21
حصة الإيرادات النفطية وغير النفطية في إجمالي الإيرادات الحكومية	22
4. سياسة ضبط المالية العامة	22
5. سوق العمل وتوطين الوظائف في دول مجلس التعاون	23
القوى العاملة	24
البطالة في دول مجلس التعاون	27
توطين الوظائف	28

المقدمة

يستعرض هذا التقرير آخر تطورات الاقتصاد الكلي، والتنويع الإقتصادي، وسياسات ضبط المالية، وسوق العمل خلال السنوات الآخيرة، ويركز على دول مجلس التعاون كتكتل إقتصادي واحد، مع إستعراض لأبرز التطورات الإقتصادية على مستوى الدول بصورة منفردة.

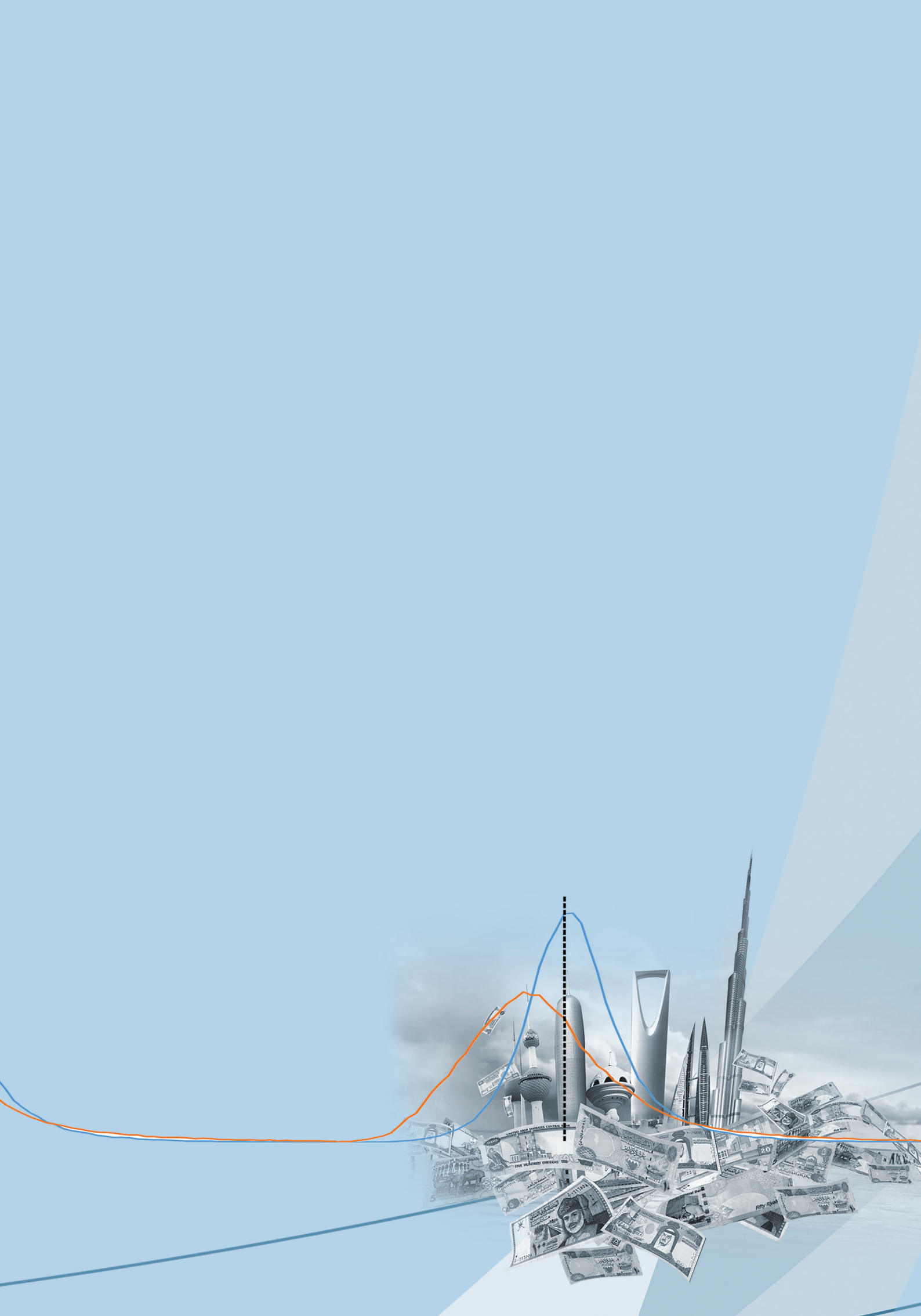

الملخص التنفيذي

%2.1 معدل النمو المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2017م	تشير التوقعات التي أعدها المركز الاحصائي الخليجي لأداء اقتصاد دول مجلس التعاون للفترة 2017-2018م إلى تباطؤ النمو في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 2.1% بالأسعار الثابتة في عام 2017م، متأثرا بتراجع الإنفاق العام و بتخفيضات انتاج النفط التي قامت بها دول المجلس.
%3.2 معدل النمو المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2018م	مع تنفيذ خطط إصلاح المالية العامة من خلال تحسين فعالية الإنفاق العام، و تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وبرامج تحفيز النمو في القطاعات غير النفطية، وما يتبعه من تحسن في بيئة الأعمال، فإن التوقعات تشير إلى تحسن النمو في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018م ليصل إلى معدل 3.2%.
%2.5 نمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2016م	حقق الناتج المحلي الإجمالي دول مجلس التعاون نموا بلغت نسبته 2.5% بالأسعار الثابتة في عام 2016م.
%2.5 تراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2016م	تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في دول مجلس التعاون في عام 2016م بنسبة 2.5%، ولكنها نسبة تقل بكثير من نسبة التراجع في عام 2015م والبالغة 15.3%.
12 عالمياً ترتيب مجلس التعاون في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	جاء اقتصاد دول مجلس التعاون في المرتبة الثانية عشر عالميا من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016م، حيث بلغ 1,357 مليار دولار أمريكي.

إنخفاض في معدل التضخم الخليجي العام (باستثناء السكن) للعامين 2015، 2016م	انخفض معدل التضخم السنوي بأسعار المستهلكين (باستثناء مجموعة السكن) خلال عامي 2015 و2016م بنسبة 1.7% و1.6% على التوالي، تماشيا مع اتجاه التراجع في معدل التضخم خلال الفترة 2011-2016م.
التعامل مع تداعيات انخفاض أسعار النفط	استطاعت دول مجلس التعاون التعامل مع تداعيات انخفاض أسعار النفط العالمية وذلك بفضل الفوائض المالية التي حققتها، خاصة في السنوات 2002 – 2013م، والتي تم الاستفادة منها لتغطية انخفاض الإيرادات وتمويل الإنفاق الحكومي.
إصلاحات إقتصادية جذرية في دول المجلس	تقوم دول مجلس التعاون بإصلاحات اقتصادية جذرية ومراجعة شاملة للسياسات الاقتصادية، والبحث عن مصادر جديدة لتمويل مشاريع البنية التحتية.
زيادة حجم العمالة الوافدة والارتفاع في معدلات البطالة	يتسم سوق العمل في دول مجلس التعاون بسمات مشتركة وأيضاً باختلافات وتباينات تجعله يواجه تحديات وصعوبات تتمثل في زيادة حجم العمالة الوافدة والارتفاع في معدلات البطالة بين المواطنين.
%32.2 نسبة توطين الوظائف بدول مجلس التعاون في 2015م	بلغت نسبة توطين الوظائف في دول مجلس التعاون 33.6% في عام 2011م وانخفضت إلى 32.2% في عام 2015م. ويعتبر توطين الوظائف من القرارات والسياسات التي أكد عليها المجلس الأعلى والتي عملت دول المجلس على تطبيقها بشكل تدريجي في القطاعين الحكومي والأهلي.

1. آفاق اقتصاد مجلس التعاون 2017–2018م

تشير التوقعات التي أعدها المركز الإحصائي الخليجي لأداء اقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة 2017-2018م إلى تباطؤ النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2017م متأثرا بتراجع الإنفاق العام، وبتخفيضات إنتاج النفط التي قامت بها دول المجلس في إطار اتفاق منظمة أوبك. حيث من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي إلى ما نسبته 2.1% في عام 2017م.

شكل 1: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأسعار الثابتة (%)

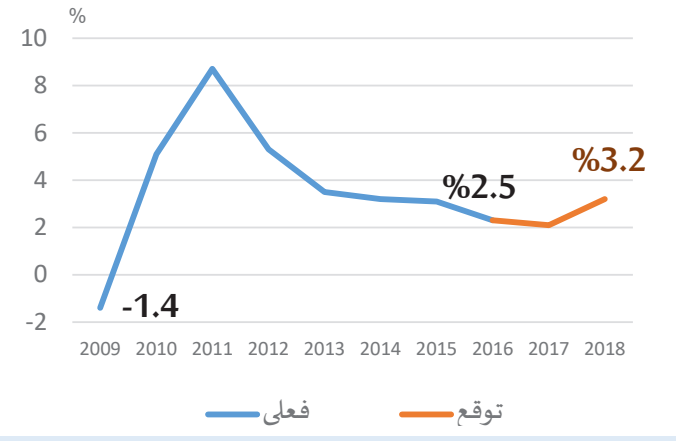

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ويشكل الإنفاق العام، وخاصة الإنفاق الجاري أهم محددات النمو في اقتصاد دول مجلس التعاون في المدى القصير نظرا لإعتماد أنشطة القطاع الخاص على الخدمات والمشاريع الحكومية.

ومع تنفيذ خطط إصلاح الموازنات الحكومية من خلال تحسين فعالية الإنفاق العام، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وبرامج تحفيز النمو في القطاعات غير النفطية وما يتبعه من تحسن في بيئة الأعمال فإن التوقعات تشير إلى تحسن النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2018م ليصل إلى معدل 3.2% (شكل 1).

ومن المخاطر التي تحيط بالنمو في اقتصاد مجلس التعاون التأخير في تنفيذ الاصلاحات الهيكلية في المالية العامة وارتفاع أسعار الفائدة نتيجة تنامي الدين العام، مما قد يؤثر سلبا في نمو الاستهلاك والاستثمار للقطاع الأهلي. كما أن النمو المتوقع في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وما قد يترتب عليه من تشديد للسياسة النقدية سيسهم في اتجاه ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة كلفة الدين العام لمجلس التعاون.

كما تشير توقعات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون إلى تحسن تدريجي في معدل نمو القطاع غير النفطي في مجلس التعاون ليرتفع من معدل 2.5% في عام 2016م إلى معدلات 2.7% و4.6% في عامي 2017 و2018م، بالأسعار الثابتة. حيث سيتأثر النمو في القطاعات غير النفطية بسرعة تنفيذ برامج التنويع الاقتصادي التي أعلنتها دول المجلس وبشكل عام فإن القطاعات التي يتوقع أن تقود النمو في القطاعات غير النفطية في المدى القصير هي قطاعات النقل والتخزين و الوساطة المالية والصناعات التحويلية و التشييد.

شكل 2: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأسعار الثابتة (%)

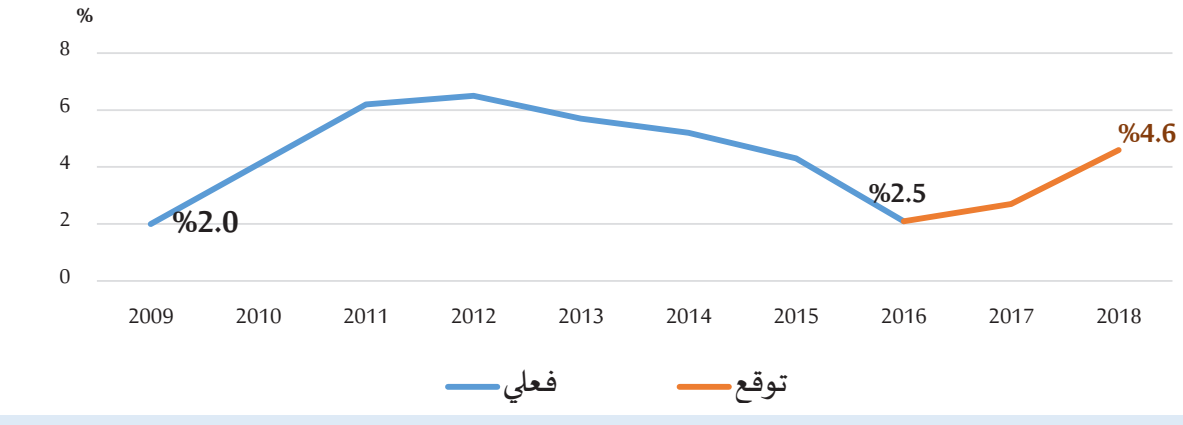

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وبالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فإن التوقعات تشير إلى تحول في إتجاه النمو من نمو سلبي في الأعوام 2015م و 2016م إلى نمو إيجابي بنسبة 4.5% في عام 2017م وبنسبة 6% في عام 2018م، نظرا للتحسن التدريجي المتوقع في أسعار النفط خلال عام 2017م و 2018م من جهة، وزيادة قيمة الإنتاج غير النفطي من جهة أخرى (شكل 3).

شكل 3: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأسعار الجارية (%)

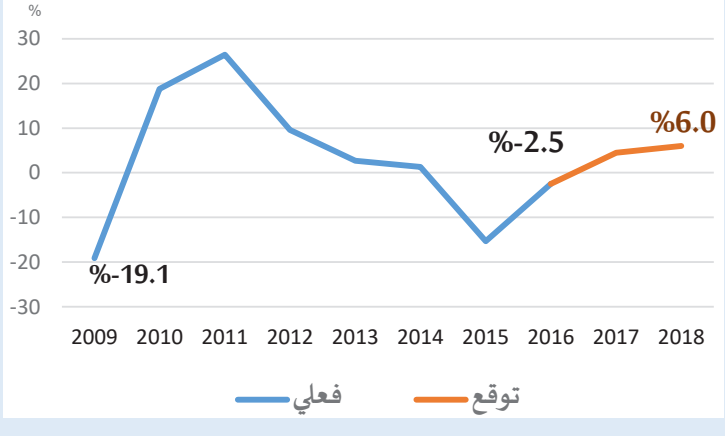

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وحسب توقعات المختصين في أسواق السلع الأولية، فمن المؤمل أن يتحسن سعر النفط في عام 2017م بنسبة 18% عن مستواه في عام 2016م. ويوضح شكل 4 سعر النفط المتوقع للعامين 2017م و2018م.

شكل 4: متوسط سعر نفط برنت خلال الفترة 2012-2018م
(دولار أمريكي للبرميل)

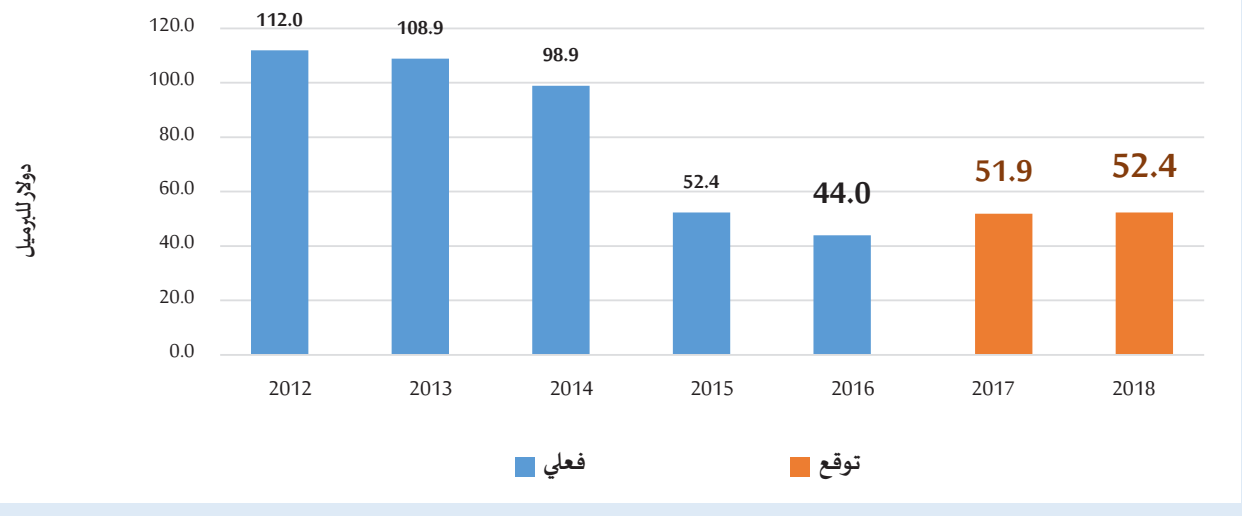

المصدر: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و وحدة الاستخبارات الاقتصادية بمجلة الإكنومست.

وبالنسبة إلى أسعار السلع والخدمات (باستثناء مجموعة السكن)، فمن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم الخليجي العام في أسعار المستهلكين من 1.6% في 2016م، إلى 2.2% في 2017م، والى 2.5% في 2018م، نتيجة لاجراءات تخفيض الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وارتفاع أسعار الفائدة لدى البنوك المحلية في دول المجلس. كما أن التوقعات الدولية تشير إلى استقرار سعر صرف الدولار الأمريكي مع العملات الرئيسية مما يقلل مخاطر التضخم المستورد إلى دول مجلس التعاون، نظراً لارتباط العملات الوطنية لدول المجلس بالدولار الأمريكي.

شكل 5: التضخم في أسعار المستهلكين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
(باستثناء مجموعة السكن) (%)

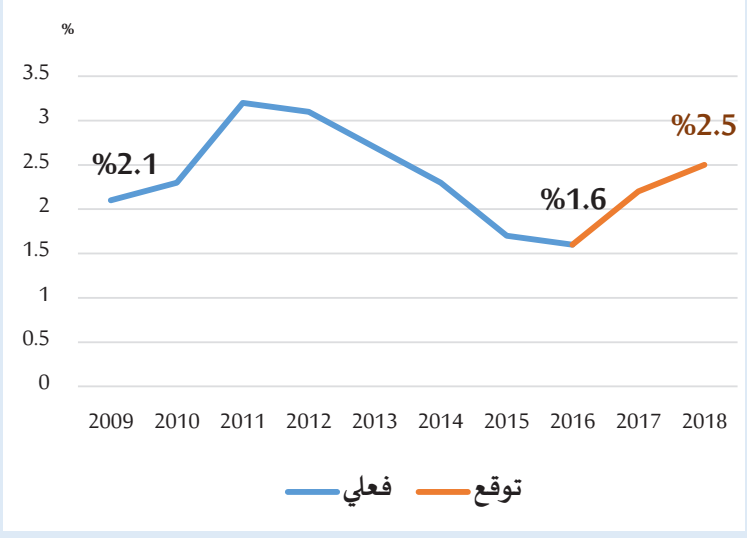

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

2. تطورات الاقتصاد الكلي لمجلس التعاون خلال الفترة 2015–2016م

النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

حقق الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد مجلس التعاون نمواً بلغت نسبته 2.5% بالأسعار الثابتة في عام 2016م، إلا إنه يقل عن متوسط نموه خلال الفترة 2011-2015م والبالغ 4.9%، ويقل عن معدل نمو الاقتصاد العالمي في عام 2016م والبالغ 3.1% (شكل 6). ويأتي التراجع في معدل نمو اقتصاد دول مجلس التعاون متأثرا بتقلص الإنفاق الحكومي وتراجع نمو السيولة المحلية نتيجة تراجع الايرادات النفطية، حيث يمثل سعر النفط الخام المحدد الأهم في معدل النمو الاقتصادي لمجلس التعاون.

شكل 6: النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفترة 2012 – 2016م

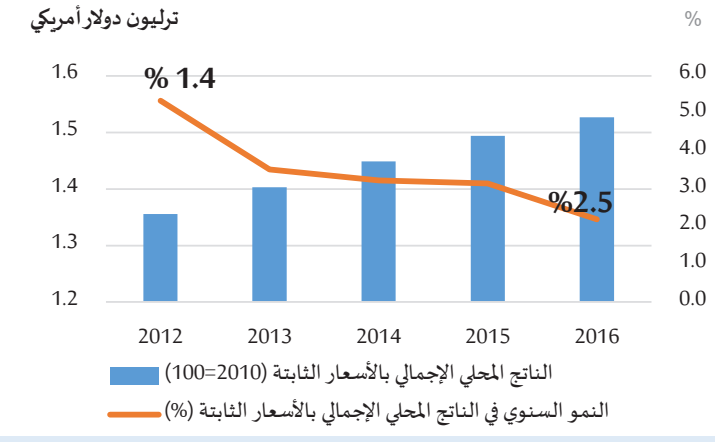

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وبشكل عام يظهر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة تباطؤاً في جميع دول المجلس خلال الفترة 2012-2016م، مع زيادة في حدة التباطؤ في الأعوام 2015م و2016م. فقد انخفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمعدل أكبر في المملكة العربية السعودية، حيث تراجع النمو من معدل 4.1% في عام 2015م الى 1.7% في عام 2016م، مما كان له التأثير الأهم في تراجع نمو اقتصاد مجلس التعاون في نفس العام نظرا لحجم اقتصاد المملكة العربية السعودية (جدول 1). في حين سجلت دولة الكويت تحسنا ملحوظاً في معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بين عامي 2015م و2016م، حيث ارتفع النمو إلى معدل 3.1% في عام 2016م بعد الانكماش بمعدل 4.9% في عام 2015م.

جدول 1: نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للفترة 2012 – 2016م (%).

البيان	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
مجلس التعاون (100=2010)	5.3	3.6	3.2	3.1	2.5
الامارات (100=2010)	5.1	5.8	3.3	3.8	3.0
البحرين (100=2010)	3.7	5.4	4.4	2.9	3.0
السعودية (100=2010)	5.4	2.7	3.7	4.1	1.7
عمان (100=2010)	9.1	5.3	1.2	4.7	5.4
قطر (100=2013)	4.7	4.4	4.0	3.6	2.2
الكويت (100=2010)	5.1	-0.2	0.2	-4.9	3.2

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

جاء اقتصاد دول مجلس التعاون في المرتبة الثانية عشر عالميا من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال عام 2016م. حيث بلغ 1,357 مليار دولار أمريكي مقابل 1,392 مليار دولار أمريكي عام 2015م، متراجعاً بنسبة 2.5%، ولكنها نسبة تقل بكثير عن نسبة التراجع البالغة 15.3% في عام 2015م، وذلك نتيجة للتراجع في أسعار النفط بنسبة اقل خلال 2016م مقارنة بعام 2015م (شكل 7). وباستثناء مملكة البحرين التي حققت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ 3.3%، فإن جميع دول المجلس الأخرى شهدت انكماشا في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال عام 2016م، حيث تراوح الانكماش بين 7.4% في دولة قطر و1.2% في المملكة العربية السعودية.

شكل 7: النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفترة 2012 – 2016م (%)

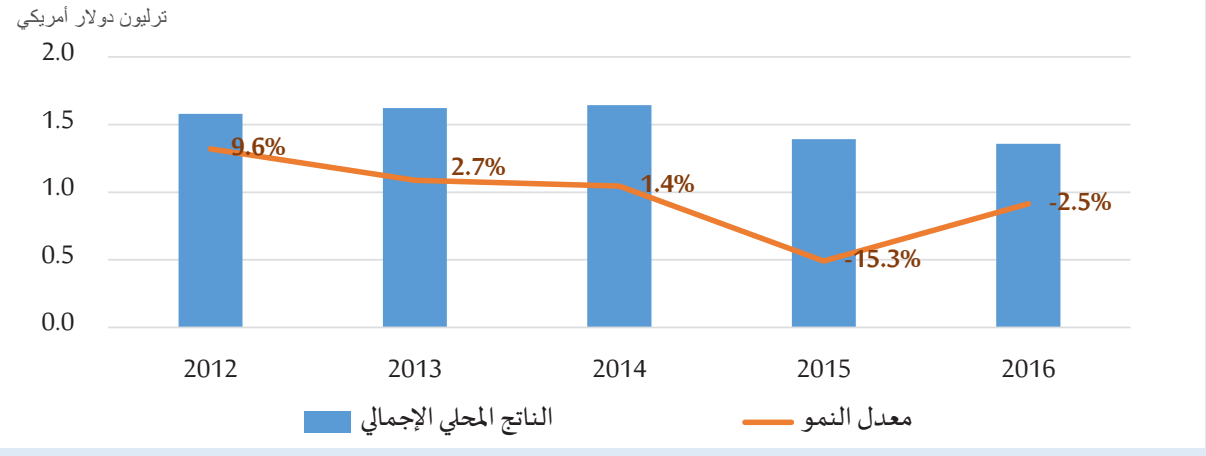

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

التضخم في أسعار المستهلكين

يظهر معدل التضخم السنوي في أسعار المستهلكين لاقتصاد مجلس التعاون (باستثناء مجموعة السكن) تراجعا خلال الفترة 2011-2016م (شكل 8).

شكل 8: معدل التضخم السنوي (%) في المؤشر العام لأسعار المستهلكين (باستثناء السكن) للفترة 2010 – 2016م

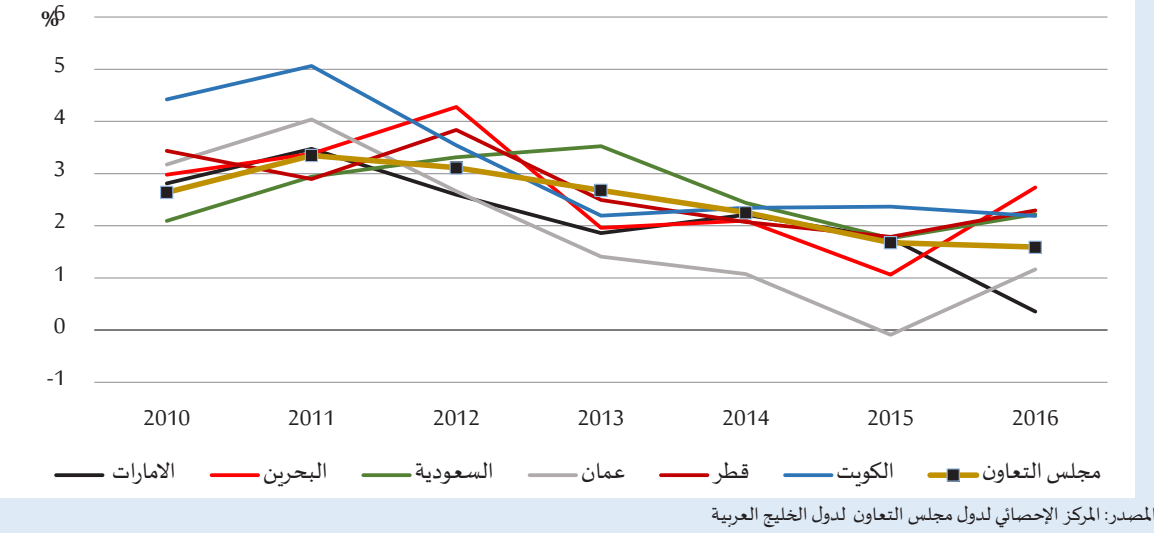

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

والجدير بالذكر أن دول مجلس التعاون تعد من الدول التي تتميز باستقرار أسعار السلع والخدمات خلال الفترة 2010-2016م، حيث بلغ أعلى معدل للتضخم 5.0% وكان في دولة الكويت عام 2011م، وأقل معدل تضخم (انكماش) بلغ -0.1% وكان في سلطنة عُمان خلال عام

2015م، كما أن التفاوت بين الدول الأعضاء في معدل التضخم السنوي يبقي محدوداً حيث لم يتعد 2.5%، خلال الفترة المذكورة.

ومن العوامل التي قد تسهم في ارتفاع معدل التضخم في الأمد القصير السياسات الحكومية المتعلقة بتخفيض الدعم عن المشتقات البترولية وزيادة الايرادات غير النفطية من جهة، وارتفاع أسعار الفائدة على القروض المحلية من جهة أخرى. وفي المقابل فإن محافظة الدولار الأمريكي على مستواه أمام العملات الرئيسية خلال المدى القصير، سيسهم في تقليل مخاطر التضخم المستورد نتيجة تقلبات اسعار الصرف في دول مجلس التعاون.

وعلى مستوى المجموعات، سجلت كلا من مجموعة التبغ ومجموعة التعليم ومجموعة الصحة أعلى معدلات التضخم خلال عام 2016م (جدول 2) (بدون اعتبار الأوزان النسبية في المؤشر العام لمجلس التعاون). وبشكل عام، يبقى التضخم في مستويات معتدلة في جميع المجموعات خلال الفترة 2010-2016م.

جدول 2: التضخم السنوي في أسعار المستهلكين (باستثناء مجموعة السكن)2012 – 2016م (%)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
الغذاء والمشروبات	4.5	4.5	2.7	1.5	0.0
التبغ	9.8	9.3	5.0	2.3	11.8
الملابس والأحذية	3.3	1.0	1.0	1.9	2.9
الأثاث والمعدات المنزلية	2.3	3.3	4.4	2.5	1.6
لصحة	2.0	2.2	2.4	2.1	4.2
المواصلات	2.4	1.5	0.6	1.5	3.2
الاتصالات	-0.2	0.8	0.0	0.5	0.6
الترفيه والثقافة	2.5	2	3.8	1.7	0.8
التعليم	3.5	4.4	3.9	3.9	4.3
المطاعم والفنادق	3.5	2.9	1.7	0.6	0.1
السلع والخدمات المتنوعة	3.2	0.2	2.0	1.3	1.6
المؤشر العام باستثناء السكن	**3.1**	**2.7**	**2.3**	**1.7**	**1.6**

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

التجارة الخارجية

استمرت صادرات دول المجلس في الانخفاض في العام 2016م ولكن بنسبة تقل عن العام 2015م. فانخفضت نسبة الصادرات في العام 2016م بحوالي 12.9% مقارنة بالعام 2015م والذي شهد انخفاضا كبيرا بلغت نسبته حوالي

37.5% نتيجة التراجع في أسعار النفط العالمية في تلك السنة، حيث قادت صادرات النفط والغاز الانخفاض في إجمالي الصادرات، فقد بلغت نسبة الانخفاض في صادرات النفط والغاز حوالي 17.4% في العام 2016م مقارنة بانخفاض بلغت نسبته 45.1% عام 2015م، وبلغت نسبة الانخفاض في الصادرات السلعية وطنية المنشأ واعادة التصدير 2.4% في عام 2016م و7.4% عام 2015م.

جدول 3: نسبة التغير السنوي في مؤشرات التجارة الخارجية للفترة 2011 – 2016م (%)

البيان	صادرات سلعية وطنية المنشأ	اعادة تصدير	صادرات النفط والغاز	اجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	الميزان التجاري
2011	37.7	15.4	51.7	46.7	19.0	78.5
2012	27.3	1.1	9.2	10.4	14.1	7.6
2013	8.4-	7.9	1.4-	1.5-	4.6	6.5-
2014	0.3-	1.9	12.2-	9.9-	3.2	21.7-
2015	7.3-	7.6-	45.1-	37.5-	1.2-	80.7-
2016	2.9-	1.8-	17.4-	12.9-	5.9-	55.8-

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ملاحظة: بيانات العام 2016 أولية

كما شهدت واردات دول المجلس انكماشا في العام 2016م بنسبة أعلى عن العام 2015م. فقد انخفضت إجمالي الواردات السلعية بنسبة بلغت 5.9% في عام 2016م بالمقارنة مع عام 2015م والذي بلغت فيه نسبة الإنكماش 1.2% فقط (شكل 9).

شكل 9: نسبة التغير السنوي في إجمالي الصادرات، إجمالي الواردات، الميزان التجاري، والتبادل التجاري للفترة 2011 – 2016م (%)

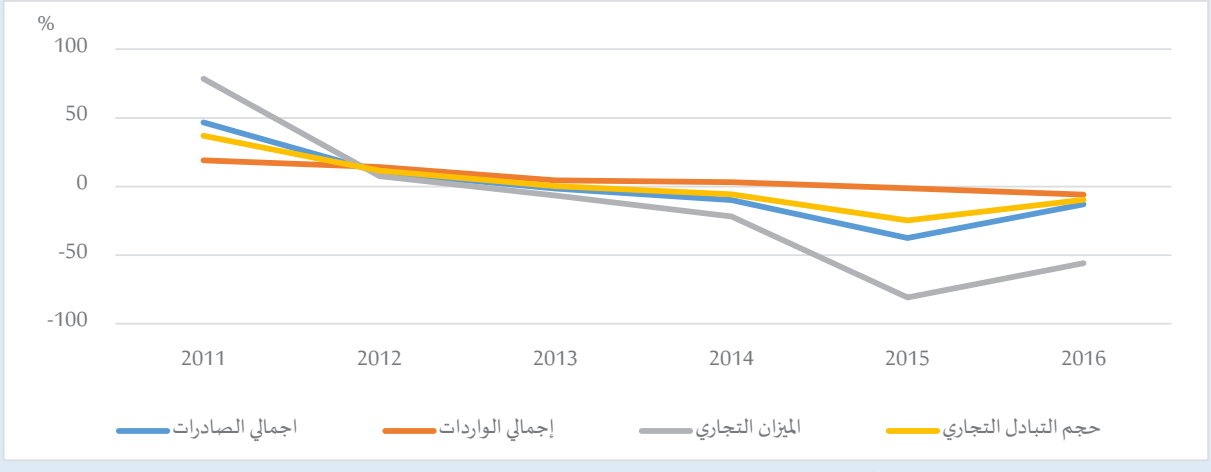

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

كما شهد الميزان التجاري إنكماشا في العام 2016م بنسبة أقل عن الإنكماش في العام 2015م، اذ بلغ معدل الإنكماش 55.8% في العام 2016م مقارنة بمعدل انكماش 80.7% في العام 2015م.

وكذلك بالنسبة لحجم التبادل التجاري فقد تراجع في عام 2016م بما نسبته 9.7% ليصل إلى ما قيمته 816.9 مليار دولار أمريكي.

القطاع المالي والنقدي

انخفض معدل النمو في السيولة المحلية بشكل ملحوظ في اقتصاد مجلس التعاون خلال العامين 2015م و2016م. وسجل عرض النقد بمفهومه الضيق م1 نمواً بنسبة 1.0% خلال عام 2016م[1] وهو معدل أقل بكثير من معدلات النمو التي تحققت في العامين 2013م و2014م والتي بلغت 16.7% و14.6%. وشهدت سلطنة عُمان اعلى انخفاض في نمو عرض النقد بمفهومه الضيق خلال عام 2016م بنسبة 7.3%، بينما تحقق أعلى معدل للنمو في دولة الكويت بنسبة 3.9%. ويأخذ عرض النقد بمفهومه الواسع م2 اتجاهاً مشابهاً لاتجاه عرض النقد بمفهومه الضيق خلال الفترة 2013-2016م، فقد سجل نمواً طفيفاً في عام 2016م بنسبة 2.3% مقارنتاً بمعدلات النمو المسجلة خلال عامي 2013م و2014م والتي بلغت 14.7% و11.2% كما تبينه الاحصاءات (جدول 4)[2]، وسجلت جميع دول المجلس نمواً

[1] يشمل النقد المتداول خارج البنوك مضافاً إليه الودائع النقدية (الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية).

[2] يشمل عرض النقد بمعناه الضيق م1 إضافة إلى الودائع شبه النقدية (ودائع لأجل ودائع التوفير بالعملة المحلية والودائع بالعملة الأجنبية).

إيجابياً في المؤشر في عام 2016م عدا دولة قطر التي سجلت إنخفاضاً بنسبة 4.6%. ويعزى التراجع في معدلات نمو السيولة المحلية في دول مجلس التعاون إلى تراجع الودائع النقدية وشبه النقدية متأثرتاً بانخفاض الايرادات النفطية.

جدول 4: معدل النمو السنوي في السيولة المحلية لدول مجلس التعاون خلال الفترة 2013-2016م

البيان	2013	2014	2015	2016
معدل النمو السنوي (%) في عرض النقد بمفهومه الضيق (M1)				
مجلس التعاون	**16.7**	**14.2**	**2.0**	**1.0**
الإمارات	26.9	14.9	4.8	3.7
البحرين	7.1	10.7	6.4	0.7
السعودية	12.8	14.2	0.2	-0.1
عمان	14.4	20.4	11.7	-7.3
قطر	16.5	17.3	2.1	1.1
الكويت	14.1	6.9	-2.2	3.9
معدل النمو السنوي (%) في عرض النقد بمفهومه الواسع (M2)				
مجلس التعاون	**14.7**	**11.2**	**3.6**	**2.3**
الإمارات	22.8	7.9	5.5	3.3
البحرين	8.2	6.5	2.9	1.2
السعودية	11.1	14.6	2.5	3.5
عمان	9.4	15.3	10.0	1.8
قطر	19.6	10.6	3.4	-4.6
الكويت	10.0	3.4	1.7	3.6

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تحويلات العاملين في دول مجلس التعاون إلى بلدانهم الأصلية

تتصدر كتلة دول مجلس التعاون الخليجي دول العالم من حيث حجم تحويلات العاملين المرسلة إلى الخارج، حيث تشير الإحصاءات المنشورة من البنوك المركزية الخليجية والبنك الدولي إلى أن مجموع تحويلات العاملين الوافدين في مجلس التعاون الخليجي إلى أسرهم في بلدانهم الأصلية بلغ 111.5 مليار دولار في عام 2016م وهو ما يشكل 32.6% من مجموع تحويلات المهاجرين في العالم البالغة 342.1 مليار دولار أمريكي في نفس العام (شكل 10).

شكل 10: أعلى دول العالم المرسلة لتحويلات العاملين في عام 2016م (مليون دولار أمريكي).

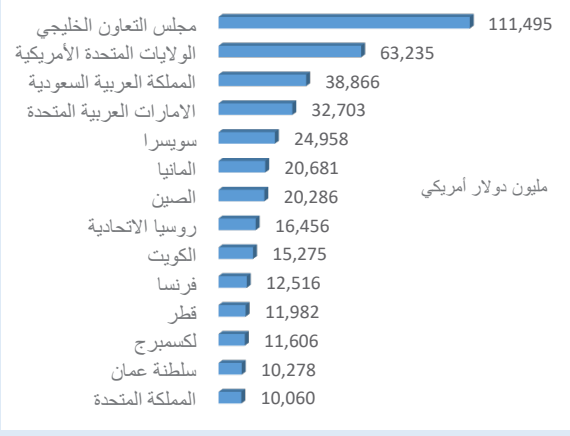

المصدر: البنك الدولي والمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وكنسبة إلى حجم الاقتصاد، تشكل قيمة تحويلات العاملين الوافدين إلى خارج دول مجلس التعاون الخليجي ما يقارب 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي لكتلة دول المجلس بالأسعار الجارية في عام 2016م.

جدول 5: تحويلات العاملين المرسلة نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%) خلال عام2016م

البيان	تحويلات العاملين المرسلة (مليار دولار أمريكي)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	التحويلات نسبة الى الناتج (%)
مجلس التعاون	**111.5**	**1357.0**	**8.2%**
الامارات	32.7	348.7	9.4%
البحرين	2.4	32.2	7.4%
السعودية	38.9	646.4	6.0%
عمان	10.3	66.3	15.5%
قطر	12.0	152.5	7.9%
الكويت	15.3	110.9	13.8%

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وكما تظهر الإحصاءات الرسمية تبايناً في معدلات نمو تحويلات العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2016م (شكل 11). حيث بلغ أعلى نمو في تحويلات العاملين خلال عام 2016م في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 6.0%. في حين تراجعت قيمة تحويلات العاملين في سلطنة عُمان بنسبة 6.5%.

شكل 11: معدل نمو تحويلات العاملين خلال عام 2016م (%)

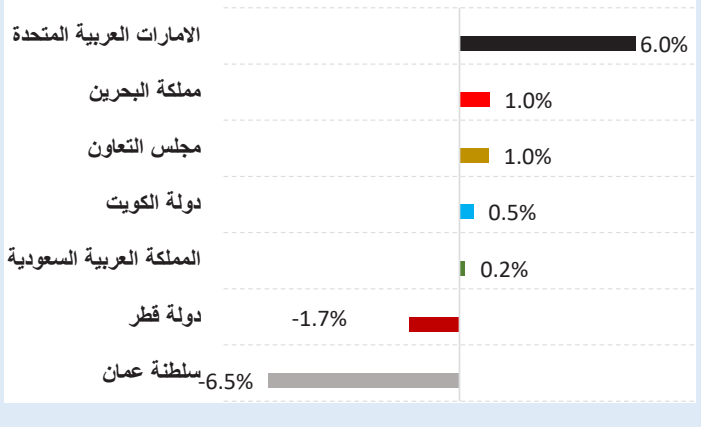

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

3. التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون

استطاعت دول مجلس التعاون المحافظة على وتيرة نمو الناتج المحلي الاجمالي بفضل استغلال الموارد النفطية وتسخيرها لتمويل مشاريع البنية التحتية وانشاء ودعم المشاريع الانتاجية. ومنذ اكتشاف النفط بذلت جهود كبيرة لتنويع مصادرالدخل من خلال الاستثمارفي القطاعات الاقتصادية مثل الصناعات التحويلية، والتعدين، والزراعة وصيد الأسماك.

وتهدف برامج التنويع الاقتصادي إلى تحويل اقتصاد مجلس التعاون من الاعتماد على مصدرواحد للدخل، إلى تطوير مصادر متعددة للدخل وبمشاركة عالية من القوى العاملة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف التنويع أيضا إلى الحد من هيمنة القطاع العام من خلال تعزيزنمو القطاع الأهلي. ويمكن تقييم برامج التنويع الاقتصادي من خلال حصة القطاعات النفطية وغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، والنمو في القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية، وحصة الصادرات النفطية غير النفطية ومساهمة الايرادات النفطية وغير النفطية في الموازنات الحكومية.

مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي

وتشير الإحصاءات المتعلقة بمساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى تقدم وزيادة في مساهمة القطاعات غير النفطية في اقتصاد مجلس التعاون. حيث ارتفعت قيمة القطاعات غير النفطية من 742.7 مليار دولار أمريكي في 2012م إلى 1048 مليار دولار أمريكي في 2016م، وعليه زادت مساهمتها من 51.7% في عام 2012م لتصل إلى 77.2% في عام 2016م (جدول 6).

جدول 6: التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لاقتصاد دول المجلس حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2012-2016م

	2012	2013	2014	2015	2016
القطاع النفطي	48.3	45.5	41.9	27.0	22.8
القطاع غير النفطي	51.7	54.5	58.1	73.0	77.2
منه: الإدارة العامة والدفاع	9.0	9.4	9.9	13.5	14.2
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	8.1	8.7	9.3	11.4	11.7
الصناعات التحويلية	9.1	9.1	9.5	10.9	11.0
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	5.8	6.4	6.9	8.7	9.4
التشييد	5.1	5.4	6.0	7.6	8.0
الوساطة المالية	5.1	5.5	5.9	7.4	7.9
النقل والاتصالات	5.2	5.4	5.7	7.1	7.5
أخرى	4.3	4.6	5.0	6.7	7.5

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي

جدول 7: الوزن النسبي لصادرات مجلس التعاون الخليجي خلال القترة 2010-2016م، (%)

البيان	صادرات النفط والغاز	الصادرات السلعية وطنية المنشأ	اعادة تصدير
2010	76.7	12.3	11.0
2011	80.0	11.4	8.6
2012	78.7	13.1	8.2
2013	78.1	12.7	9.2
2014	75.8	13.9	10.3
2015	64.5	20.4	15.1
2016	61.5	22.4	16.1

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

انخفضت المساهمة النسبية للصادرات النفطية من إجمالي الصادرات من 76.7% في عام 2010م إلى 61.5% في عام 2016م، وبالمقارنة ارتفعت مساهمة الصادرات غير النفطية بما في ذلك الصادرات السلعية وطنية المنشأ وإعادة التصدير من 23.3% في عام 2010م الى 38.5% في عام 2016م (جدول 7). ولا شك بأن سبب انخفاض الأهمية النسبية للصادرات النفطية هو انهيار أسعار النفط في الاسواق العالمية بعد منتصف العام 2014م، ولكن ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات السلعية وطنية المنشأ وإعادة التصدير ساهم في توسيع قاعدة الصادرات. فارتفعت القيمة الكلية للصادرات غير النفطية بما في ذلك الصادرات السلعية وطنية المنشأ وإعادة التصدير من 137,593 مليون دولار أمريكي في عام 2010م الى 185,617 مليون دولار أمريكي في 2016م.

حصة الإيرادات النفطية وغير النفطية في إجمالي الإيرادات الحكومية

انخفضت مساهمة الايرادات النفطية من 84.1% في العام 2010م إلى 60.4% في العام 2016م، مقابل نمو مساهمة الإيرادات غير النفطية في مجمل الإيرادات الحكومية، من 15.9% الى 39.6% في عام 2016م في دول المجلس (ما عدا بيانات دولة قطر) (شكل 12).

شكل 12: تطور هيكل الإيرادات الحكومية في دول المجلس للفترة 2010 -2016م

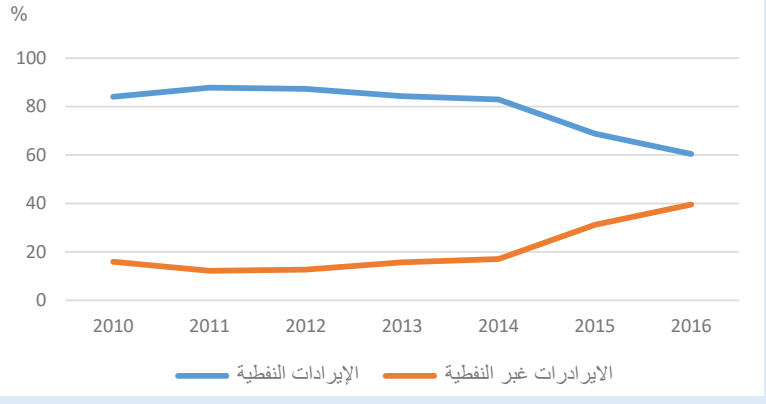

ملاحظة: البيانات لا تشمل دولة قطر

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ويعزى هذا الانخفاض الكبير في مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي المال العام بسبب انخفاض الاسعار العالمية للنفط في المقام الأول، ولكنه أيضا بسبب توسع مصادر المال العام في دول المجلس، اذ ارتفعت قيمة الإيرادات غير النفطية من 59,164 مليون دولار أمريكي في عام 2010م الى 106,681 مليون دولار أمريكي في عام 2016م.

4. سياسة ضبط المالية العامة

قامت دول المجلس ومنذ انخفاض أسعار النفط من حوالي 100 دولار أمريكي للبرميل الواحد في منتصف عام 2014م إلى حوالي 50 دولار أمريكي في أغسطس 2017م بالعديد من الإجراءات المالية، والبحث عن مصادر جديدة لتمويل مشاريع البنية التحتية. كما قامت بمجموعة من الاصلاحات الاقتصادية السريعة والجادة لتنويع مصادر الدخل، والتوسع في المشاريع السياحة والتصنيع وتصدير السلع الاستهلاكية.

ولمواجهة تحدي انخفاض الإيرادات المتأتية من النفط، قامت حكومات دول المجلس بمجموعة من الإجراءات لتنويع مصادر الدخل العام، والاستمرار في ترشيد الانفاق، وتمويل العجز عن طريق السحب من احتياطاتها المالية، وبيع السندات الحكومية، وإلغاء بعض المشاريع الحكومية غير الضرورية.

والبيان الذي صدر عن اجتماع لجنة التعاون المالي والاقتصادي لوزراء مالية دول المجلس حول الاتفاقية الموحدة

لضريبة القيمة المضافة والاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية بتاريخ 27 أكتوبر 2016م أكد على توجه دول مجلس التعاون لتنويع مصادر المال العام بعيدا عن النفط. وتخطط دول المجلس البدء في تطبيق ضريبة القيمة المضافة في العام 2018م.

علاوة على ذلك، يتم وضع خطط حثيثة لتخفيض تكاليف تشغيل الشركات المملوكة للدولة، وزيادة كفاءتها، وذلك عن طريق دمج بعض اداراتها، والنظر في الاستعانة بمصادر خارجية في تنفيذ بعض أنشطتها، وتمويل أنشطتها الأخرى عن طريق البنوك المحلية والعالمية. كما تم الاستعانة ببيوت خبرة لتطبيق قواعد الحوكمة وما تتضمنه من قواعد للشفافية والإفصاح والمساءلة على عمل تلك الشركات.

ومن الاصلاحات الاقتصادية الجادة لتنويع مصادر الدخل، والمراجعة الشاملة للسياسات الاقتصادية، والتسريع بوتيرة تنويع قاعدة الانتاج الاقتصادي، ادخال إصلاحات تنظيمية تجعل لوائح الأعمال أكثر انسجاما مع المعايير الدولية، وزيادة فرص المستثمرين، في محاولة لتحفيز الاستثمار والاقتصاد غير النفطي. كما يتم العمل على خصخصة بعض الأنشطة الحكومية، وإنشاء مناطق حرة جديدة، والسماح بالملكية الأجنبية الكاملة في القطاعات الاقتصادية التي كانت تتطلب في السابق شريكا محليا.

5. سوق العمل وتوطين الوظائف في دول مجلس التعاون

خلق فرص عمل وتوظيف القوى العمالة من أبناء دول المجلس وتسهيل تنقلها بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى التخطيط المستقبلي لسوق العمل الخليجي، والاستخدام الأمثل للموارد البشرية، تعتبر من الموضوعات الهامة التي حرصت دول المجلس عليها لضمان تنمية وتطوير الموارد البشرية.

ويتسم سوق العمل في دول مجلس التعاون بسمات مشتركة وأيضاً باختلافات وتباينات تجعله يواجه تحديات وصعوبات تتمثل في زيادة حجم العمالة الوافدة والارتفاع في معدلات البطالة بين المواطنين، خصوصاً بين فئة الشباب، وارتفاع معدلات الإعالة، وطبيعة بيئة العمل وجودته، والأجور والرواتب والمكافآت، والعديد من المواضيع الأخرى المتعلقة بهذا القطاع.

وتشكل العمالة الوافدة تحدياً كبيرا لدول مجلس التعاون، حيث تعتبر مكوناً أساسياً في سوق العمل لدول المجلس، مما يدفعها إلى المزيد من العمل لمواجهة التحديات والتخفيف من الآثار السلبية على العمالة الوطنية، وخاصة الباحثين عن عمل ووضع استراتيجية توطين الوظائف.

القوى العاملة[3]

يبلغ حجم القوى العاملة في دول المجلس حوالي 19 مليوناً وبمعدل نمو سنوي 4.8% خلال الفترة 2011-2015م (شكل 13). ويتضح أن نسبة السكان النشطين اقتصاديًا (المشتغلين والباحثين عن عمل) في دول المجلس قد ارتفعت من إجمالي السكان في سن العمل 15 سنة فأكثر من 58.0% في عام 2011م إلى 60.1% في عام 2015م. كما تظهر البيانات أن نسبة إجمالي القوى العاملة المواطنة (السكان المواطنين النشيطين اقتصاديًا (المشتغلين والباحثين عن عمل) في دول المجلس) من إجمالي السكان المواطنين في سن العمل 15 سنة فأكثر قد ارتفعت من 37.5% في عام 2011م إلى 39.5% في عام 2015م.

شكل 13: القوى العاملة في دول المجلس للفترة 2011 – 2015م

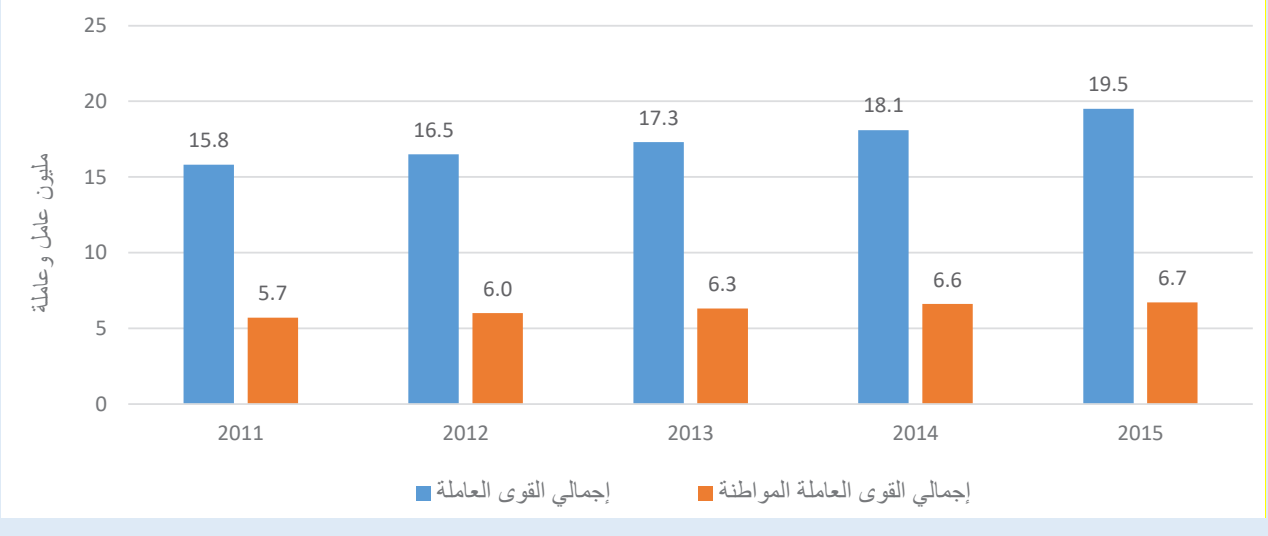

ملاحظة: لا تشمل بيانات القوى العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمتعطلين في سلطنة عُمان لعدم توفرها
المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

[3] لا تشمل البيانات القوى العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمتعطلين في سلطنة عُمان لعدم توفرها

ويلاحظ أن هناك انخفاضاً طفيفاً في نسبة القوى العاملة المواطنة من إجمالي القوى العاملة ما بين عامي 2011م و2015م في دول المجلس باستثناء المملكة العربية السعودية حيث ارتفعت بحوالي 1.4% (شكل 14).

شكل 14: نسبة القوى العاملة المواطنة في دول المجلس 2011م و2015م

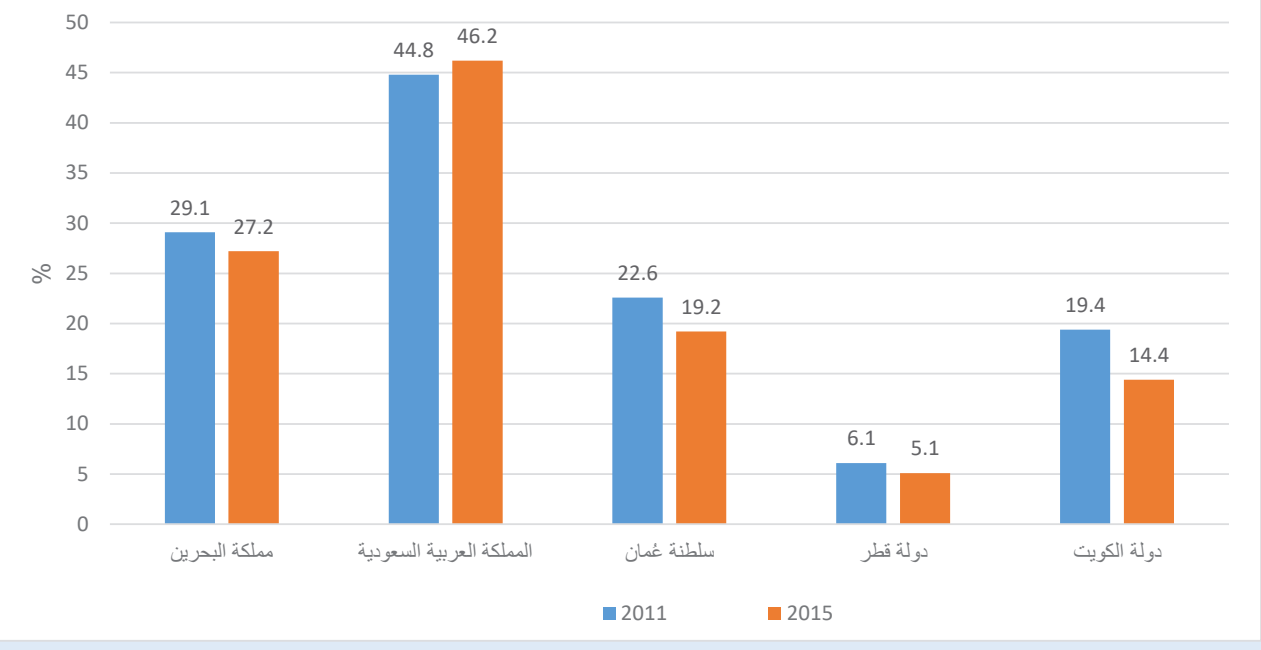

ملاحظة: لا تشمل بيانات القوى العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها
المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وبلغ معدل المشاركة الاقتصادية[4] في قوة العمل 59.8% عام 2015م، فيما بلغ هذا المعدل للمواطنين 40.8%. وتقارب هذا المعدل بين دول المجلس، حيث تراوح ما بين 40.2% و52.1%.

وباستعراض معدلات المشاركة في قوة العمل للمواطنين في دول المجلس مقارنة ببعض دول العالم التي تصنف بفئة الدخل المرتفع وكذلك بعض الدول العربية المجاورة، يلاحظ تدني معدل المشاركة في دول المجلس. ويعتبر معدل المشاركة في دولة قطر الأعلى بين دول المجلس اذ بلغت 52.1% (شكل 15).

[4] معدل المشاركة في قوة العمل للمواطنين = قوة العمل للمواطنين مقسوماً على السكان المواطنين في سن العمل 15 فأكثر * 100

شكل 15: معدل المشاركة في قوة العمل للمواطنين، عام 2015م

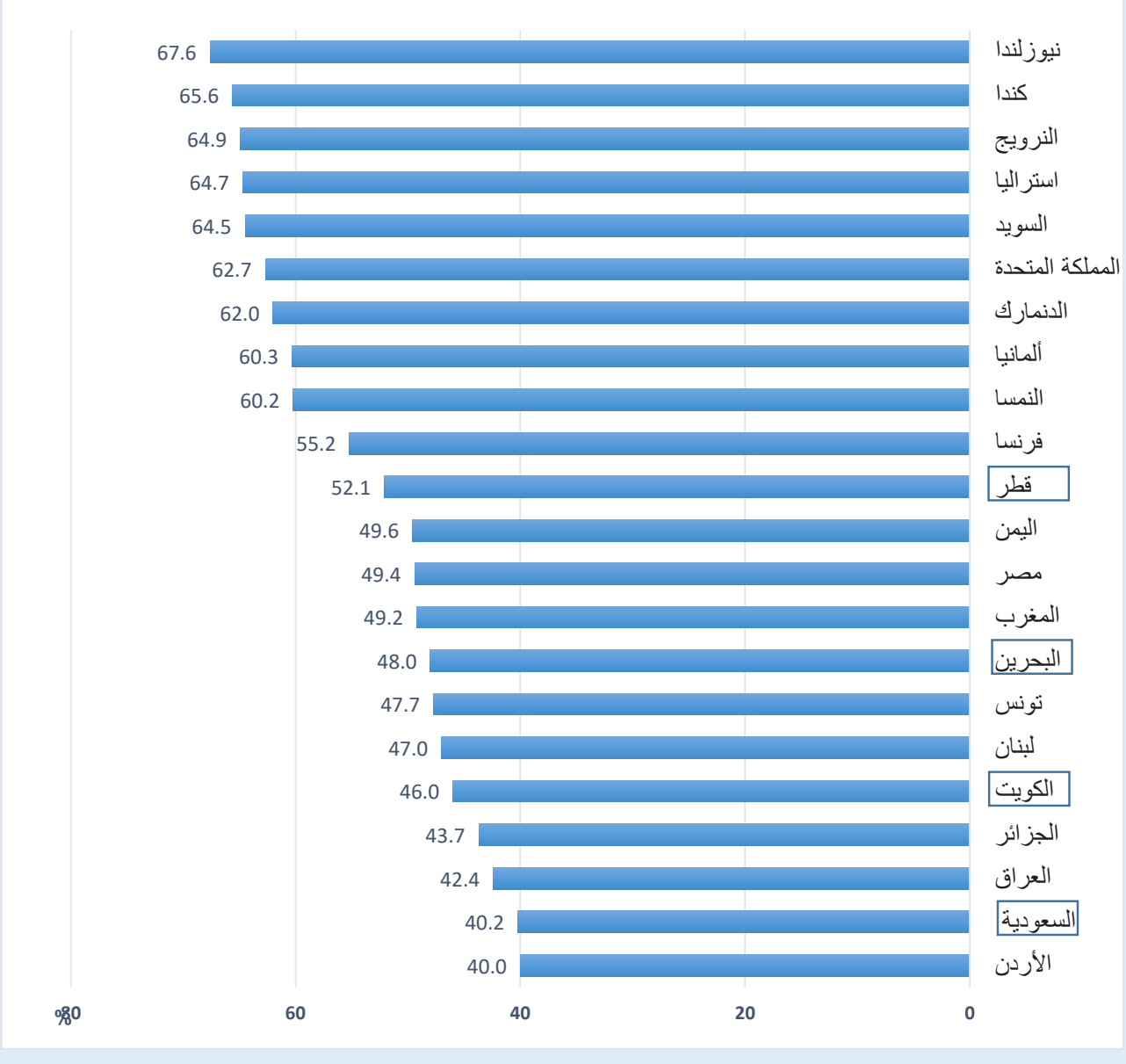

المصدر: منظمة العمل الدولية و المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وتفاوت معدل المشاركة في قوة العمل من حيث الفجوة النوعية للمواطنين في دول المجلس ما بين عام 2011م و2015م، حيث بلغت الأدنى 13.7% في دولة الكويت والأعلى 45.9% في المملكة العربية السعودية عام 2015م (شكل 16)[5].

[5] الفجوة النوعية= معدل المشاركة في قوة العمل للذكور – معدل المشاركة في قوة العمل للإناث

شكل 16: الفجوة النوعية في معدل المشاركة في قوة العمل للمواطنين، 2011م و2015م

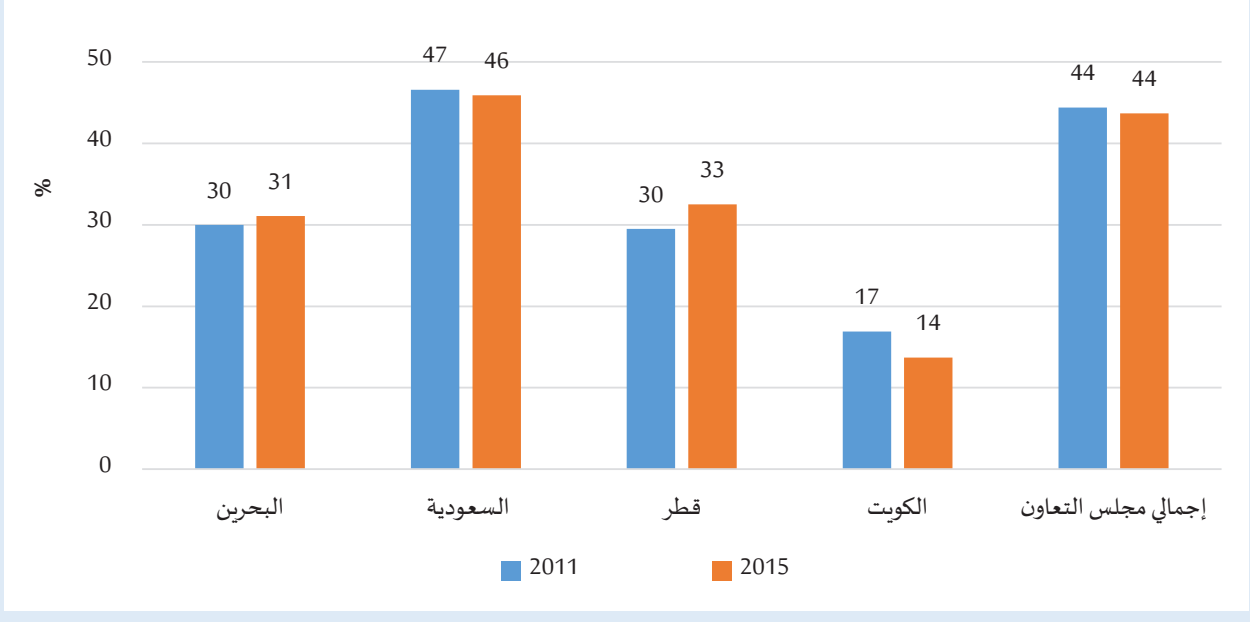

ملاحظة: لا تشمل البيانات دولة الإمارات العربية المتحدة والباحثين عن عمل في سلطنة عُمان لعدم توفرها
المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

البطالة في دول مجلس التعاون[6]

مما لا شك فيه ان معدلات البطالة تعتبر أحد المؤشرات الهامة التي تستخدم في قياس جهود الدول في مجال سوق العمل عموماً وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالعمالة الوطنية. ويتضح من الشكل أدناه ان معدل البطالة بين المواطنين في دول مجلس التعاون (وفق ما هو متاح من بيانات) تقدر بحوالي 10.7% في عام 2015م حيث انخفضت بما نسبته 7.7% عن عام 2011م (شكل 17). وتعتبر هذه النسبة مرتفعة إذا ما قورنت بمثيلاتها من الدول من حيث حجم السكان والاقتصاد. ويتضح من ذات الشكل ان معدل البطالة في العام 2015م في بعض الدول الأعضاء منخفضة نسبيا، فمثلا يبلغ معدل البطالة الى أقل من 1% في حين يكون مرتفعا في بعض الدول الأعضاء، حيث بلغ معدل البطالة 11.5% في المملكة العربية السعودية.

[6] الفجوة النوعية= معدل المشاركة في قوة العمل للذكور – معدل المشاركة في قوة العمل للإناث

شكل 17: معدل البطالة للمواطنين في دول المجلس 2011م و2015م

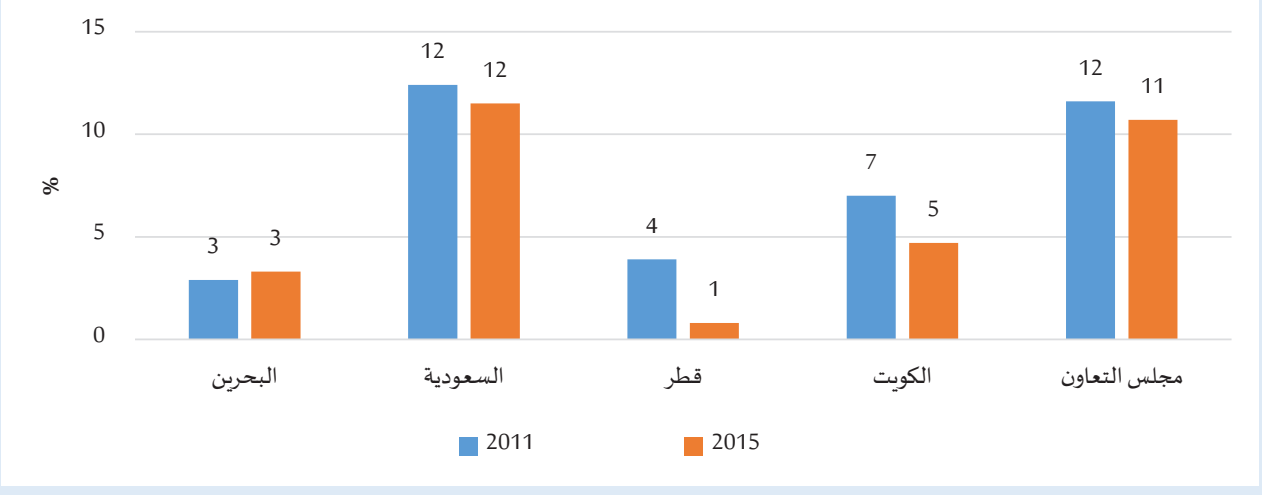

ملاحظة لا تشمل البيانات دولة الإمارات العربية المتحدة والمتعطلين في سلطنة عُمان لعدم توفرها

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

توطين الوظائف[7]

يعتبر توطين الوظائف من السياسات التي تسعى دول المجلس على تطبيقها بشكل تدريجي في القطاع العام والأهلي. وأظهرت البيانات المتاحة أن نسبة التوطين في مجلس التعاون قد بلغت 33.6% في عام 2011م ولكنها انخفضت إلى 32.2% في عام 2015م، حيث ما زالت خطط وسياسات التوطين قيد التنفيذ وتعمل الدول الأعضاء جاهدة على تفعيل تطبيقها قدر الإمكان (شكل 18).

شكل 18: نسبة المواطنين المشتغلين من اجمالي المشتغلين (% التوطين) 2011-2015م

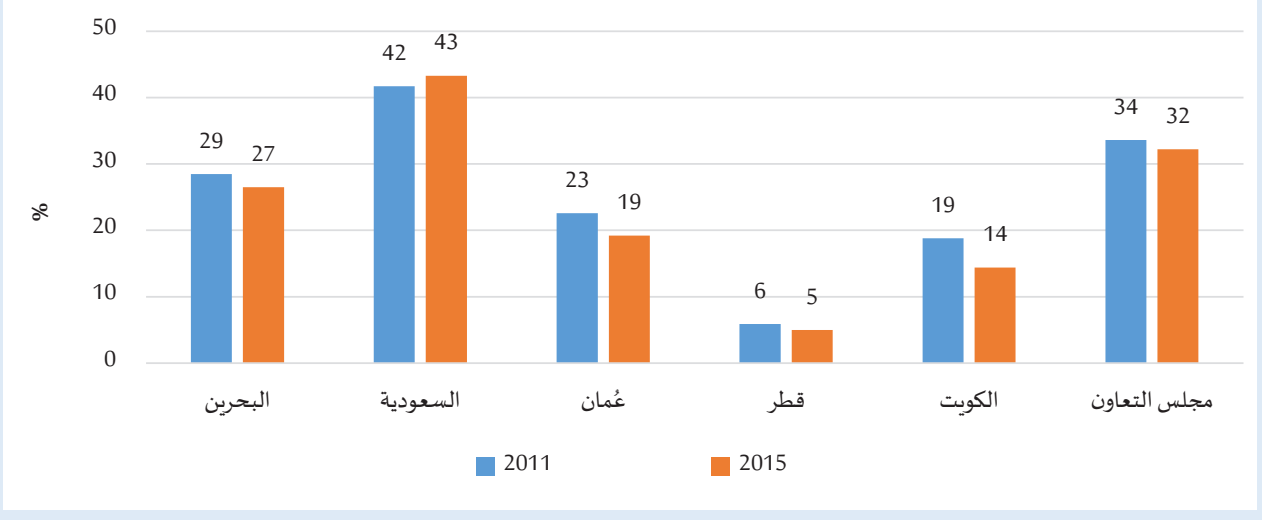

ملاحظة: لا تشمل البيانات القوى العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة

[7] لا تشمل البيانات المشتغلون في دولة الإمارات العربية المتحدة

وبناء على البيانات النوعية المتوفرة من دول المجلس، فإن هناك تنوعاً وتوسعاً في مجالات العمل للعمالة الوطنية خارج القطاع الحكومي، إضافة على تشجيع ودعم حكومات الدول الأعضاء للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم وتبني هذه المشروعات. ويعتبر دعم للمؤسسات المساهمة في تأهيل وتشغيل القوى العاملة الوطنية عنصرا أساسيا في جذب العمالة الوطنية في القطاع الخاص. توحيد الفواصل للارقام في الاشكال البيانية تشير نسب التوطين عن عام 2015م بدول المجلس الى إنجازات كبيرة في مجال توطين الوظائف بالقطاع الحكومي حيث بلغت النسبة الى 86.5%، وبلغت أقصاها في المملكة العربية السعودية بنسبة توطين 94.5%، وفي المقابل تشير نسب التوطين في القطاع الأهلي بدول المجلس (لنفس الفترة) إلى تدنيها حيث وصلت إلى حوالي 13.4% حيث كان أعلاها في دولة قطر بنسبة 31.6% تلاها المملكة العربية السعودية بنسبة توطين بلغت 19.1% (شكل 19).

شكل 19: نسبة المواطنين المشتغلين حسب قطاع العمل، 2015م

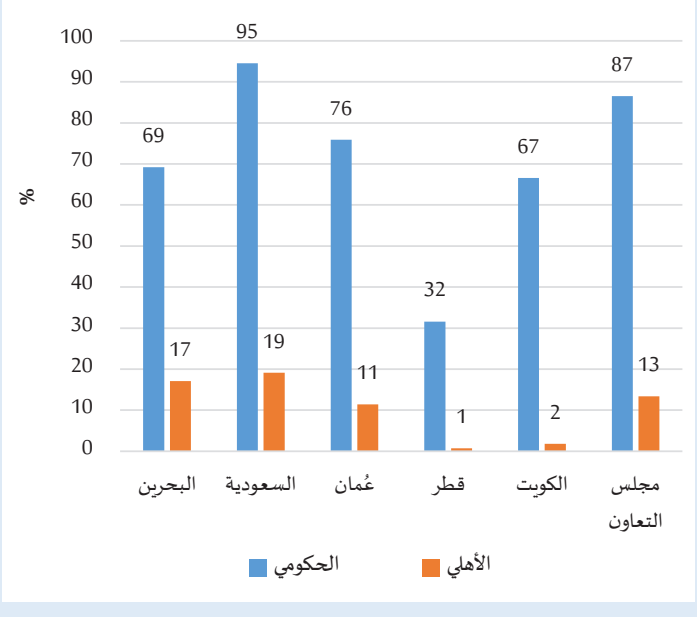

ملاحظة: لا تشمل المشتغلون في دولة الإمارات العربية المتحدة
المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وعليه فأن إعادة هيكلة سوق العمل في دول المجلس، يجب أن تنطوي على تعزيز دور القطاع الأهلي في توظيف الأيدي العاملة المحلية، والتدريب والتطوير لزيادة نسبة العمالة الماهرة، وتعزيز فتح سوق العمل الخليجي دون قيد أو شرط وتسهيل توظيفهم وانتقالهم، ما يعزز معدل التنافسية في السوق وبين الدول ذاتها، ويحقق وفرة مالية واكتساب المزيد من الخبرات، فضلًا عن دعم إدارة عجلة تنمية قطاعات مختلفة كالسوق الاستهلاكية والتجارية وتنشيط السياحة البينية ونمو واستدامة القطاع الأهلي.

تم الإعتماد في إعداد هذا التقرير على:

- الأجهزة الإحصائية الوطنية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- البنك الدولي
- صندوق النقد الدولي

مصادر البيانات
Data Sources

Federal Competitiveness and Statistics Authority State of United Arab Emirates	http://www.fcsa.gov.ae	الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء دولة الإمارات العربية المتحدة
Information & eGoverment Authority Kingdom of Bahrain	http://www.cio.gov.bh	هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية مملكة البحرين
General Authority for Statistics Kingdom of Saudi Arabia	http://www.stats.gov.sa	الهيئة العامة للإحصاء المملكة العربية السعودية
National Center for Statistics and Information Sultanate of Oman	http://www.ncsi.gov.om	المركز الوطني للإحصاء والمعلومات سلطنة عمان
Ministry of Development Planning and Statistics State of Qatar	http://www.qsa.gov.qa	وزارة التخطيط التنموي والإحصاء دولة قطر
Central Statistical Bureau State of Kuwait	http://www.csb.gov.kw	الإدارة المركزية للإحصاء دولة الكويت